الأمم المتحدة
A/RES/64/204

Distr.: General
11 March 2010

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون
البند ٥٣ (ز) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/64/420/Add.7*)]

٦٤/٢٠٤ - تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ و ٥٣/٢٤٢ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ٥٦/١٩٣ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٢٥١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢٠٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٩٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٢٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تأخذ في اعتبارها جدول أعمال القرن ٢١[(٢)] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[(٣)]،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تعيد تأكيد دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه السلطة البيئية العالمية الرائدة والهيئة الرئيسية المختصة بالبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة، الذي ينبغي له أن يراعي، في نطاق ولايته، احتياجات البلدان النامية في مجال التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما بالمقرر ٤/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٤] والذي أنشأ مجلس الإدارة بموجبه فريقا استشاريا مؤلفا من وزراء أو ممثلين رفيعي المستوى، بهدف إعداد مجموعة من الخيارات لتحسين الإدارة البيئية الدولية لكي ينظر فيها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، بغية تقديم مساهمات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة،

وإذ تحيط علما أيضا بالتطورات المستجدة فيما يبذل على الصعيد العالمي من جهود بشأن إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والأعمال التحضيرية للمفاوضات المتعلقة بإبرام صك دولي ملزم قانونا بشأن الزئبق،

وإذ تكرر التأكيد على أن بناء قدرات البلدان النامية وتقديم الدعم التكنولوجي لها في الميادين المتصلة بالبيئة عنصران مهمان في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ تحيط علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة المعنون ''الاستعراض الإداري للإدارة البيئية في منظومة الأمم المتحدة''[٥] وبمذكرة الأمين العام بشأن ذلك التقرير[٦]،

وإذ تحيط علما أيضا بالمقرر ١٠/٢٥ المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩ الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن وضع منهاج عمل حكومي دولي للصلة بين العلم والسياسات العامة في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية[٤]،

١ - **تحيط علما** بتقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الخامسة والعشرين[٧] وبالمقررات الواردة فيه[٨]؛

٢ - **ترحب** بالجهود المستمرة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تحويل التركيز من تنفيذ نواتج إلى تحقيق نتائج في حدود ميزانيته وبرنامج عمله، وتشجع

---

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/64/25)، المرفق الأول.

(٥) JIU/REP/2008/3.

(٦) انظر A/64/83/Add.1-E/2009/83/Add.1.

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/64/25).

(٨) المرجع نفسه، المرفق الأول.

على مواصلة تعزيز تلك الجهود، وتحيط علما، في هذا الصدد، بالموافقة على برنامج عمل الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وميزانيتها؛

٣ - **تؤكد** ضرورة مواصلة النهوض بخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات[٩] وتنفيذها تنفيذا تاما من أجل تحقيق أهدافها في مجالي بناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتقديم الدعم التكنولوجي لتلك البلدان، وترحب، في هذا الصدد، بقرار تعميم مراعاة خطة بالي الاستراتيجية بوصفها جزءا مكملا لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، وتدعو صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية إلى النظر في تعميم مراعاة خطة بالي الاستراتيجية في أنشطتها العامة، وتهيب بالحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين الذين بوسعهم توفير التمويل والمساعدة التقنية اللازمين القيام بذلك من أجل مواصلة النهوض بالخطة وتنفيذها تنفيذا تاما؛

٤ - **تطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يوثق عرى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمناطق والمناطق دون الإقليمية المعنية ومبادرات التعاون القائمة فيما بين بلدان الجنوب من أجل وضع أنشطة مشتركة وبذل جهود متضافرة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب دعما لبناء القدرات وتقديم الدعم التكنولوجي في إطار خطة بالي الاستراتيجية ووفقا لما جاء في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣؛

٥ - **تؤكد** أهمية تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بوسائل منها، على وجه الخصوص، برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي، وتدعو الحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى المشاركة الفعلية والتعاون الوثيق لدعم الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنفيذ النهج الاستراتيجي، بطرق منها توفير الموارد الكافية؛

٦ - **تحيط علما مع التقدير** بعرض حكومة إندونيسيا استضافة الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ في بالي، إندونيسيا؛

٧ - **ترحب** بقرار مؤتمر الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم أن يعقد في نفس الوقت دورة استثنائية لمؤتمر الأطراف في ٢٢ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ في بالي مباشرة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

---

(٩) انظر UNEP/GC.23/6/Add.1 و Corr.1، المرفق.

٨ - **تؤكد من جديد**، مع الاعتراف بالجهود المبذولة والإجراءات المتخذة، ضرورة تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على النحو الموصى به في المشاورة الحكومية الدولية المتعلقة بتعزيز القاعدة العلمية للبرنامج، بما في ذلك تدعيم القدرات العلمية للبلدان النامية، في مجال حماية البيئة، بوسائل منها توفير الموارد المالية الكافية، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية الاستفادة من الخبرات المكتسبة من إعداد مختلف التقييمات البيئية العالمية، وكذلك التطورات الأخرى ذات الصلة في هذا الميدان؛

٩ - **تدرك** التحديات التي تطرحها مسألة الزئبق على الصعيد العالمي، وتحيط علما، في هذا الصدد، بالمقرر الذي اتخذه مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين بشأن عقد اجتماع للجنة تفاوض حكومية دولية وتكليفها بمهمة إعداد صك عالمي ملزم قانونا بشأن الزئبق[١٠]؛

١٠ - **تكرر التأكيد** على ضرورة مواصلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء تقييمات بيئية عالمية شاملة ومتكاملة وموثوق بها علميا، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، من أجل دعم عمليات اتخاذ القرار على الصعد كافة في ضوء الحاجة المستمرة إلى معلومات مستوفاة وموثوق بها علميا وذات صلة في مجال السياسات عن التغير البيئي في شتى أنحاء العالم، وتشجع، في هذا الصدد، البرنامج على إجراء تقييم عالمي شامل ومتكامل يفضي إلى إعداد التقرير الخامس في مجموعة التوقعات المتعلقة بالبيئة العالمية[١١] الذي ينبغي الاسترشاد به، حسب الاقتضاء، في التوجهات الاستراتيجية للبرنامج؛

١١ - **تشدد** على ضرورة مواصلة توطيد التنسيق والتعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة وتعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وترحب باستمرار المشاركة النشيطة للبرنامج في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفريق إدارة البيئة، وكذلك في ممارسة توحيد أداء الأمم المتحدة على المستوى القطري؛

١٢ - **ترحب** بزيادة التبرعات لصندوق البيئة، وتكرر دعوتها الحكومات التي بوسعها زيادة تبرعاتها لصندوق البيئة إلى القيام بذلك؛

١٣ - **تكرر تأكيد** ضرورة توفر موارد مالية ثابتة وكافية يمكن التنبؤ بها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشدد، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧)، على ضرورة

---

(١٠) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والستون، الملحق رقم ٢٥ (A/64/25)، المرفق الأول، المقرر ٥/٢٥.

(١١) المرجع نفسه، المقرر ٢/٢٥.

النظر في أن ترد بشكل كاف جميع التكاليف الإدارية والتنظيمية للبرنامج في إطار الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

١٤ - **تكرر التأكيد أيضا** على أهمية موقع مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وتطلب إلى الأمين العام أن يبقي احتياجات البرنامج ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي من الموارد قيد الاستعراض لإتاحة تقديم الخدمات الضرورية بصورة فعالة إلى البرنامج وإلى غيره من أجهزة الأمم المتحدة ومؤسساتها في نيروبي؛

١٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين، في إطار البند المعنون ''التنمية المستدامة''، بندا فرعيا بعنوان ''تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الحادية عشرة''.

الجلسة العامة ٦٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩